تحقيق التوازن في الأسعار

من المعروف في علم الاقتصاد أن ارتفاع الأسعار قد يكون مفتعلاً أو قد يكون حقيقياً.

ويكون افتعال رفع الأسعار عادة في صورة نوع من الاتفاق الضار يتم بين الصناع أو التجار أو المستوردين المتحكمين في السلعة المعنية، وقد تصدي المشرع لمثل هذه الممارسات الضارة وأثم هذا الاتفاق لمرتبة التجريم الذي يعاقب عليه القانون وذلك ضمن قانون تنظيم المنافسة ومنع الممارسات الضارة ما يلزم من ضمانات لمواجهة ذلك، بالإضافة إلي ما نص عليه قانون حماية المستهلك من ضمانات إضافية.

إلا أن هذا الأمر في حد ذاته يتم علي الجانب الوقائي ، أما علي الجانب العلاجي فإن هناك القاعدة الغير مختلف عليها من خبراء الاقتصاد وكذا خبراء التسويق ومراقبة الأسعار وهي علاقة العرض والطلب أي أن وفرة المنتج المطروح بالأسواق ونقص المعروض منه هو المحدد الحقيقي والفعلي لسعر السلع في السوق المعني بالدراسة .

لذا فإن القاعدة المستقرة للوصول إلى تحقيق التوازن في الأسعار بمعني ضمان أن المطروح من البضائع في الأسواق يتم بيعه بسعره الحقيقي لكل سلعة بعينها لن يتحقق إلا بإحداث وفرة في المعروض من السلعة تزيد عن الطلب عليه بنسبة معقولة.

علي الجانب الآخر لا خلاف من أن الدولة ممثلة في وزارة التموين والتجارة الداخلية هي القادرة والمنوط بها تحمل دورها في المرحلة الراهنة المتمثل في مراقبة الأسعار، وكذا طرح السلع الاستهلاكية الأساسية بزيادة في الكميات المطروحة قدرها حوالي ١٠ % عن الطلب عليها في الأسواق علي أن يبدأ ذلك فورا وبدون إرجاء.

هذا الأمر في حد ذاته سيعود بالأسعار لتثبت عند حدودها الحقيقية دون أن تخضع لأنواء المغالاة أو المزايدة، كما أنه سيقضي علي الطوابير التي نراها في بعض السلع في بعض الأوقات.

لذا فإن الحل العملي لذلك يتمثل في العمل علي الطرح للسلع التي تقع علي قمة الأولويات نزولاً منها إلى باقي السلع.

من المعلوم أن هذا الأمر مختلف عليه من سلعة لاخري طبقاً لطبيعة إنتاجها وتوافر خاماتها ونظام التوزيع الذي يحكمها ونوع العبوة وطريقة التغليف.

ولنا في مصر تجربة ناجحة في قطاع توفير الخبز، إلا أن هذا النجاح لم يتم تطويره ليساير المستجدات التي تحكم الطلب علي هذه السلعة الإستراتيجية.

كما نجحت المصانع الحربية والهيئة العربية للتصنيع في إنتاج نموذج للمخبز الآلى استوفي بدرجة كبيرة المعدلات الإنتاجية العالية وتوفير الطاقة، مما جعله حلاً مقبولاً قابل للتعميم بالمدن الكبيرة والمتوسطة، إلا أن النجاح توقف عند هذه الدرجة ولم يسع لتوفير مخابز آلية ذات أحجام صغيرة تصلح للقرى والأحياء مما حال دون توفير تلك السلع علي نطاقات اقل حجماً واكثر انتشاراً.

وقد يكون في ربط مثل هذه الأنشطة مستقبلاً بالصناعات الصغيرة مدخلاً لحل تلك المشكلة مع توفير فرص عمل حقيقية للشباب في سلعة يستمر الطلب عليها عالياً، ولعل إدخال عنصر التغليف والوزن في نهاية مرحلة الإنتاج يكون حلاً مثالياً لتفادي عشرات الألوف من القضايا التموينية التي تدور جميعاً حول نقطة واحدة وهي نقص وزن الرغيف في بعض الأحيان باعتبار أن الإنتاج يتم بطريقة يدوية وأن درجة التجفيف تقلل من الوزن النهائي الذي يخضع لمعيار التأثيم من عدمه.

لذا فإن زيادة العرض وتنشيط المنافسة يبقي المفتاح الحقيقي لخفض الأسعار دون أن نسقط من حساباتنا ضرورة الاهتمام بعنصر الجودة وتوصيف عناصرها توصيفاً جيداً يؤّمن توافر شروطها بصورة تحمي حقوق المستهلك وتجعل المنافسة سعرية دون تفريط في اشتراطات الجودة.

ولعل ما نحن بصدده من برنامج شامل للإصلاحات الاقتصادية بدأ بتسهيل في إجراءات الاستيراد وتخفيف من الرسوم الجمركية وما أتي به قانون الضرائب الجديد من مزايا متعددة أمر من شأنه تنشيط الأسواق من ناحية وإزكاء للمنافسة في الإنتاج من ناحية أخرى .

كما أن العمل علي زيادة القدرة الشرائية لدي المواطنين وذلك من خلال زيادة أجور ومرتبات العاملين في الجهاز الحكومي الذين يتجاوز عددهم ٦ ملايين عامل يسهم في رواج الأسواق، وتبقي الفرصة سانحة لتجويد المنتجات المحلية ومن ثم زيادة القدرة علي المنافسة مع منتجات الدول الأخرى فضلاً عن التواجد بالأسواق العالمية بما يتيح زيادة حجم الصادرات.

أما علي جانب ارتفاع أسعار السلع لأسباب لا ترجع لنقص العرض فإن الأمر يحتاج البحث فيما هو أكثر من كون السعر الحقيقي علي عمومياته، إذ أن الأمر في كثير من الحالات يرجع لارتفاع عناصر التكلفة لأسباب غير جوهرية يكون ملف الإهدار مسئولاً عنها، والإهدار قد يكون في نطاق جمع المحصول أو في مرحلة التغليف والنقل أو في مرحلة التصنيع بمحاورها التي تشمل الخامة والطاقة وعناصر الزمن ، ويكفي أن ننظر في كفاءة كل عملية لنصل للرقم الحقيقي لعناصر الإهدار التي يمكن معالجتها في كل حالة بحالتها .

ويكفي أن نعلم أن جمع محصول الطماطم وتعبئته في أقفاص ونقله عبر وسائل النقل المختلفة يكون نسبة المهدر فيه لا تقل عن ٤٠ % ، وهو أمر يجب ألا يُسمح له بالاستمرار ، وفي العديد من دول العالم الثالث تتم عمليات عصر وتركيز الطماطم بوحدات إنتاجية علي عجل تقام في جانب من التجمعات الصناعية لتُنقل بعدها العصائر المركزة داخل براميل معقمة لإمكان تصنيعها بعد ذلك .

ونفس الأمر ينسحب علي الزيتون الذي يتم عصره وتعبئته في براميل ليورد للمصانع التي تستخدمه بعد ذلك .

وهذا الأمر في حد ذاته من شأنه أن يوفر أنشطة كثيرة علي هامشه تعمل علي تعظيم التوزيع العادل للدخول علي مستوي القرى ، وكذا إيجاد فرص عمل حقيقية ينشط بها سوق العمل مما يعطي توزيعاً أمثل لفرص العمل علي مستوي الرقعة الجغرافية ، كما يقيم أنشطة تخصصية للنشاط السكاني طبقاً لتوافر تلك السلع لتوزيعها الجغرافي .